

بسم الله الرحمن الرحيم

"واقع القطاع السياحي في فلسطين وكيفية تنميته"

د. امجد القاضي - جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

المقدمة:

يعتبر قطاع السياحة في فلسطين من أكثر القطاعات الواعدة في النمو والتطور في الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما في ظل المستجدات السياسية والتغيرات الإقليمية التي ستسهل التعاون الإقليمي في هذا المجال. وتتمتع الأراضي الفلسطينية بموقع جغرافي فريد ويعتبر هذا الموقع ذو تأثير هام على السياحة من حيث كونها منطقة جذب سياحي بالدرجة الأولى، وتنطلق تنمية السياحة في فلسطين من مجموعة من الاعتبارات، بدءاً من الأوضاع السياسية والأمنية، والاقتصادية المتدهورة التي تشهدها المنطقة، وذلك على اعتبار إن توفير الأمن والاستقرار السياسي من المستلزمات الأولى للتنمية السياحية في أي بلد. وتلعب السياحة دوراً أساسياً في الاقتصاد وتساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي، واستيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة عن العمل، وتعتبر السياحة مصدراً تقليدياً للعملة الصعبة إضافة إلى تأثيرها الإيجابي على قطاعات النقل والصناعات الحرفية والنشر والفندقة.

لقد أصبحت السياحة اليوم أضخم صناعة في العالم، وتتفوق على القطاعات الأخرى، بل حجم الإستثمارات في هذه الصناعة تفوق الإستثمارات الأخرى في باقي الصناعات، من صناعة الحديد في بريطانيا، والسيارات في أمريكا، والإلكترونيات في اليابان، والنشاط الزراعي في أوروبا. إن حجم الاستثمار في القطاع السياحي يشكل 8% من حجم الإستثمارات العالمية الأخرى في القطاعات الاقتصادية.

والصناعة السياحية هي أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة ومحاربة البطالة، وتعتبر صناعة السياحة سوقاً قابلاً للتوسع بحيث يشمل كافة الصناعات الأخرى مثل التجارة، والصناعة، والزراعة. الصناعة السياحية تشكل أيضاً وسيلة للاتصال الفكري والثقافي والاجتماعي بين الشعوب المختلفة، وتنمية العلاقات بين الدول. وفلسطين تتميز عن باقي دول العالم كونها غنية بالموارد السياحية الجاذبة لشرائح كبيرة من المجموعات البشرية على اختلاف اللغات والأديان والجنسيات. وخلال سنوات طويلة عانى قطاع السياحة الفلسطيني من السيطرة الإسرائيلية، وربط القطاع السياحي الفلسطيني بقطاع السياحة الإسرائيلي والهيمنة عليه وتسخيرها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بحكم السيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر بين الأردن والضفة الغربية وبين مصر وقطاع غزة، ولقد قامت إسرائيل خلال السنوات الماضية باستغلال الأماكن السياحية الفلسطينية والسيطرة عليها وتسخيرها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي والحصول على عوائد السياحة الفلسطينية، وغيرها من الممارسات التسلطية على هذا القطاع بالتحديد وغيره من القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الأخرى. ويوصف القطاع السياحي الفلسطيني بأنه (علاق نائم). حيث هناك الكثير من الآمال والتطلعات لهذا القطاع في المستقبل، حيث من المتوقع أن يحتل قطاع السياحة حصة كبيرة من الدخل القومي الفلسطيني. إذا أحسن التخطيط السليم والتنمية الصحيحة لهذا القطاع العملاق.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:-

- 1- وصف لوضع القطاع السياحي في فلسطين.
- 2- دور ومدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الفلسطيني.
- 3- المشاكل والمعوقات الإسرائيلية للقطاع السياحي في فلسطين.
- 4- طرق تنمية الصناعة السياحية " القطاع السياحي وتسويقه في فلسطين.

- 5-زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة السياحية في فلسطين,من استثمار في قطاع الفنادق, الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات, الاستثمار في الأماكن الترفيهية والمنتجعات السياحية .
- 6- تقديم التوصيات التي من الممكن أن تساهم في تنمية الصناعة السياحية في فلسطين ودعمها للتنمية الاقتصادية.

طبيعة المشكلة:

تتمثل هذه المشكلة في كيفية تنمية القطاع السياحي, حيث تنطلق تنمية السياحة في فلسطين من مجموعة من الاعتبارات بدءا من الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية المتدهورة والتي تشهدها المنطقة, وذلك على اعتبار إن توفير الأمن والاستقرار السياسي من المستلزمات الأولى للتنمية السياحية والترويج لها في أي بلد, لذلك فانه من غير المنطقي أن يكون هناك تنمية حقيقية وتسويق واستثمار في القطاع السياحي في فلسطين قبل زوال الاحتلال ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات والآثار الفلسطينية علاوة على السماح بحرية الحركة على المعابر والحدود وإعادة تشغيل مطاري غزة وقلنديا لخدمة النشاط السياحي, وسيادة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض والحدود.

أهمية البحث:

- * تأتي أهمية هذا البحث من حيث انه: يعالج احد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني, وهو قطاع الصناعة السياحية في فلسطين.
- * حيث تلعب السياحة دورا " بارزا" في اقتصاديات معظم دول العالم من خلال النقاط التالية:
- 1-إن الدخل الذي يمكن إن يحققه قطاع السياحة يعد من المداخل المالية غير المكلفة والداعمة لتوازن ميزان المدفوعات في معظم البلدان السياحية
 - 2 - إن القطاع السياحي والفندقي هو المحرك الحقيقي للدورة الاقتصادية والمورد الأكبر لسد عجز ميزانية الدولة.
 - 3- افتقار فلسطين إلى الموارد الأولية, حيث لا يوجد فيها صناعات متطورة وتدني إيرادات الزراعة, لذا تلعب السياحة دورا " مهما في تنمية اقتصاده وبشكل أساسي.
 - 4- إن تنشيط القطاع السياحي يساعد على الحد من البطالة المتزايدة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي.
- * أهمية هذا البحث للسلطات المعنية بشكل خاص بهذا القطاع.
- * قلة الدراسات والبيانات حول هذا القطاع, وبالتالي يساهم هذا البحث في إلقاء الضوء على هذا القطاع الهام والحيوي من القطاعات الاقتصادية.

فرضيات البحث:

- 1- إن إقامة الدولة الفلسطينية وبكل ما تملك الكلمة من معنى سوف يساهم في تطوير السياحة الفلسطينية.
- 2- وجود الاستقرار السياسي والأمني يساعد على وجود بيئة مناسبة للاستثمار في الصناعة السياحية.
- 3 -الترويج للآثار التي تمتلكها فلسطين عن غيرها من دول العالم والمنطقة يساعد في العملية التسويقية للسياحة الفلسطينية.

أهمية السياحة

أصبحت السياحة في عالمنا المعاصر من أهم وسائل التواصل الإنساني والانفتاح على الآخرين الذي يشكل بدوره عاملاً أساسياً للمجتمعات الطامحة إلى موقع مرموق بين الأمم، وإذا كانت ظفرة عالم الاتصالات وثورتها التكنولوجية قد عجلت بإلغاء الحدود أمام تدفق المعلومات والمعارف فإن السياحة تحقق هذا المطلب بصورة مباشرة وأعمق تأثير من خلال مساهمتها في تكريس التواصل الإنساني و في إثراء التبادل الثقافي المعرفي والحوار الحضاري بين الشعوب.

أهمية السياحة في الاقتصاد العالمي.

إن الهدف الأساسي من إقامة صناعة السياحة وتشبيد بناؤها على قواعد ونظم وأساليب إدارية هو الوصول إلى تعظيم الناتج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الصناعة بالنسبة للدولة والمجتمع وبالنسبة للمواطن مع حماية الموارد الطبيعية والموارد السياحية وتقاليد المجتمع وعاداته وفنونه من التأثير بفعل العوامل السلبية التي قد تنموا بعيداً عن التخطيط والتنمية الرشيدة. وقد أكد إعلان مانيلا عن السياحة العالمية 1980م، ضرورة وضع صناعة السياحة في مكانها الصحيح باعتبارها ذات دور هام في عالمنا الديناميكي شديد التغير، مشيراً إلى مسؤوليات الدولة والحكومة والمؤسسات السياحية للنظر إلى السياحة وفقاً لأبعادها الحقيقية التي تتضمن المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وكما أعلن (المجلس العالمي للسياحة) عام 1994، وهو منظمة موثوق بها: أن السياحة أصبحت أضخم صناعة في العالم متخطية صناعة السيارات والصلب والإلكترونيات والنشاط الزراعي. حيث وصل الناتج الإجمالي العالمي لهذه الصناعة من السلع والخدمات إلى 4,3 تريليون دولار أمريكي، كما قدر المجلس إن السياحة قد أتاحت فرص عمل لمائتين وأربعة ملايين شخص بمعدل شخص واحد بين كل تسعة أشخاص عاملين على مستوى العالم، حصلوا على 1,7 تريليون دولار في صورة أجور ورواتب أو ما يعادل 10,3% من إجمالي أجور الأيدي العاملة على مستوى العالم. (1)

يتم في البلدان النامية التي تعاني من ارتفاع في نسبة البطالة وعجز في ميزان المدفوعات، التركيز على تلك النشاطات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وتساهم في الحصول على العملات الأجنبية وتقلل من وطأة البطالة. ويعتبر الاقتصاديون إن قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق هذه الأهداف، كما وإن تفاوت حجم الفرص الاستثمارية في الإستثمارات السياحية يلبي طموح المستثمرين الصغار والكبار على حد سواء. ويتفوق قطاع السياحة على القطاعات الاقتصادية الأخرى لأنه الأكثر تشغيلاً للعمالة ولا يحتاج إلى سياسات حمائية بالقدر الذي تحتاجه هذه القطاعات. (2). لقد أثبتت السياحة قدرتها على المساهمة بشكل كبير ومؤثر في ازدهار ونمو الاقتصادات الوطنية للدول وبالتالي على حيوية الاقتصاد العالمي، فقد ساهمت السياحة العالمية بنسبة 10% من الدخل العالمي وتزداد مساهمتها باضطراد في توفير فرص العمل وفي تحقيق تنمية متوازنة في مختلف الأقاليم. فقد بلغ إجمالي عائدات صادرات السياحة للبلدان النامية 12% عام 1996 حيث شكلت ما نسبته 39% من إجمالي التجارة في الخدمات.

ويؤثر مستوى التنمية الذي يحققه بلد ما على أهمية قطاع السياحة فيه. ففي عام 1994 مثلاً، كانت حصة البلدان ذات الدخل الأدنى من عائدات السياحة العالمية 22%، بينما بلغت حصة البلدان ذات الدخل المتوسط 20.7% من إجمالي العائدات وكانت حصة الأسد للبلدان ذات الدخل فوق المتوسط. لقد أصبح قطاع السياحة في السنوات الأخيرة الماضية واحداً من أسرع القطاعات التصديرية نمواً في البلدان النامية فهذا القطاع يوفر وسيلة لتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة غير الماهرة أو نصف الماهرة ويحقق لها في الوقت نفسه عوائد من العملة الأجنبية (3). لقد أصبحت صناعة السياحة من أكبر

الصناعات في العالم ولا يزال تقدمها وتوسعها ينمو بصورة سريعة جدا، وتعتبر صناعة السياحة أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة، ومحاربة البطالة في العالم، وخاصة الدول النامية. (4)

ويرى الباحث في هذه الدراسة أن هناك العديد من الدول التي يدعم ويساهم قطاع السياحة في دخلها الاقتصادي، بحيث أخذت تتحول من دول نامية إلى دول متقدمة أو في طريقها إلى النمو، وأصبح القطاع السياحي العمود الفقري الأول في اقتصادها. بعض الدول قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال أي مجال الصناعة السياحية، وهناك حجم استثمارات هائل في هذه الدول في الصناعة السياحية من فنادق ومواصلات ونقل وإقامة المدن السياحية الترفيهية، وعلى سبيل المثال لا الحصر منها، ماليزيا، سنغافورة، الهند بالإضافة إلى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وجميع دول أوروبا.

أهمية السياحة في الاقتصاد الفلسطيني:

تلعب السياحة وتساهم بدور هام في اقتصاد كثير من الدول في العالم، إذ تعتمد عليها هذه الدول وتعول عليها الكثير من الآمال وتعتبر مصدر ورافد من روافد دخلها القومي، حيث أصبحت العديد من الدول تتبنى خيار السياحة، نظرا " للدور والمزايا التي تحدثها السياحة، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، والإعلامية، والسياسية، والثقافية، فهي قد تدر عليها العملات الأجنبية وتتيح فرص العمل، وتخلق التواصل بين الثقافات والمجتمعات، إلى جانب تشجيعها للاستثمار في مجال الخدمات كإنشاء الفنادق والمطاعم، والكافريات، والنقل السياحي بكافة أنواعه وأشكاله، والصناعات اليدوية، والفولكلوريه، وصناعة التحف ومعدات المعسكرات، والغطس، والتصوير وغيرها من الصناعات المتعددة المتصلة بالسياحة.

إن الدخل الذي يمكن أن يحققه قطاع السياحة يعد من المداخل المالية غير المكلفة والداعمة لتوازن ميزان المدفوعات في معظم البلدان السياحية، كما إن القطاع السياحي والفندقي هو المحرك الحقيقي للدورة الاقتصادية والقطاع الأكبر لسد عجز موازنة الدولة، وبما أن الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكاد تقتصر إلى المواد الأولية ولا يوجد بها صناعات متطورة وتندني مردود الزراعة، لذا تلعب السياحة دورا مهما في تنمية اقتصادها الذي يتركز في جزء كبير منه على تجارة الخدمات التي ازدادت أهميتها في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تجاوزت مساهمتها في الحجم الكلي للتجارة الخارجية الفلسطينية مع نهاية العام 2000.

وهناك علاقة بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى حيث يؤثر ويتأثر بها، إلى ذلك تساهم زيادة الموارد الفلسطينية من السياحة في تطوير البنية التحتية، كالطرق، وشبكات الكهرباء، والمياه وخطوط الهاتف، وغير ذلك الكثير من المتطلبات الضرورية للمواطنين والسياح على حد سواء فالموارد المالية التي تنتج عن الإنفاق السياحي لا تستفيد منها المنشآت السياحية وحدها وإنما يستفيد منها أيضا قطاعات اقتصاديه أخرى في الوطن. (5)

لا شك أن قطاع السياحة في فلسطين يعتبر أحد الروافد الحيوية في الاقتصاد الفلسطيني، أي أنه الشريان الحيوي والقلب النابض في الاقتصاد الفلسطيني ويعول عليه بالكثير، لأن قطاع السياحة هو قلب فلسطين، وخاصة إن فلسطين ليست بالبلد الصناعي والزراعي بالدرجة الأولى. أن فلسطين تمتلك بمواقعها السياحية على أنواعها مقومات السياحة، وهذا لم يتوفر في أي بلد في العالم إطلاقا". وبعيدا عن المبالغة يرى الباحث أن فلسطين هي القلب النابض للعالم. وهي حلقة الوصل بين قارات العالم.

التنمية السياحية أشاملة وارتباطها بالتنمية الاقتصادية:

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة, نظراً لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم, وترتبط بالتنمية ارتباطاً كبيراً, وتعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول, ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة التي تعمل التنمية السياحية على تخفيفها وذلك بخلق فرص عمل جديدة. ويترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية, الاقتصادية, والاجتماعية, والثقافية, والبيئية, والسياسية.

*- التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية:

إن التنمية السياحية تلعب دور أساسياً في التنمية الاقتصادية, حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات المرتبطة بصناعة السياحة, فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال أموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها وهذا بدوره انتقال للأموال إلى سلسلة أخرى من الأنفاق.

*- التنمية السياحية والتنمية الاجتماعية: تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم, وتعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين, وتنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر. (6)

*- التنمية السياحية والتنمية الثقافية: هناك علاقة وطيدة بين التنمية السياحية والتنمية الثقافية, وتبدوا جلية في العديد من الأمور حيث تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين, تدعم وتوفر التمويل اللازم للمحافظة وصون التراث للمباني وللمواقع الأثرية والتاريخية والدينية, تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف, والذي يمكن ان نطلق عليه مصطلح " الحوار بين الحضارات".

*- التنمية السياحية والتنمية البيئية: إن التأثيرات البيئية التي تولدت عن التنمية السياحية أحدثت تطور كبير في العناصر البيئية المختلفة كالترربة والماء والتراث الطبيعي والحضاري نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث الهوائي والمائي والأحياء البرية والمائية, وذلك لتحقيق تنمية سياحية مستدامة تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها, وتحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي صحيح.

*- التنمية السياحية والتنمية السياسية: تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخرين وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة, ونشر مبادئ السلام العالمي, وتساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بين دول العالم المختلفة. (7)

فلسطين منطقة جذب سياحي:

ليس من باب الصدفة إن تكون فلسطين منطقة جذب سياحي في العالم, بل الله عز وجل منحها وأهبها هذه الصفات التي جعلت منها منطقة وبقعة مميزة بين دول العالم بل الله اصطفها, لتكون ارض الديانات السماوية الثلاث, الإسلامية والمسيحية, واليهودية. فلسطين مركز استقطاب مهم ديني وتاريخي وثقافي وطبيعي في العالم, تزخر بالمواقع والمعالم التاريخية الهامة لكونها في موقع القلب من حضارات العالم القديمة واحتضانها لمقومات وشواهد اكبر ديانتين سماويتين ولتراث إنساني عريق يتمتع به المواطن, فضلا في ما يتحلى به المواطن والإنسان الفلسطيني من شمائل الكرم والتسامح وتقبل الآخرين والتفاعل معهم بود واحترام.

تعتبر فلسطين واحدة من أهم مناطق الجذب السياحي في العالم، ويعود ذلك إلى الأهمية الدينية، والتاريخية، والثقافية والجغرافية التي لا يشاركها فيها أي بلد آخر في العالم. تتمتع فلسطين بموقع ممتاز يتوسط قلب العالم بالإضافة إلى مناخها المعتدل وطبيعة تضاريسها وتنوعها وهذا اكسبها بحق لقب القارة الصغيرة. فلسطين هي ممر وجسر عبور بين قارة آسيا وأفريقيا وأوروبا مما ترك أثر كبير على مجرى تاريخها، حيث شكلت نقطة التقاء واندماج لشعوب وحضارات متعددة على مر العصور التاريخية، بالإضافة إلى تنوع المواقع التاريخية والدينية والثقافية، ولا يغيب عن بال الباحث في هذا الموضوع مدينة القدس الشريفة، وبيت لحم، والخليل، وأريحا، ونابلس، وغزة هاشم بشواطئها الجميلة ومياهها العذبة وكرم أهلها.. وغيرها من المدن، والقرى والمواقع الفلسطينية الحافلة بالمواقع الأثرية، والتاريخية، والدينية، والثقافية. كذلك تعتبر فلسطين محور وبؤرة الاتصال الفكري، والثقافي، والاجتماعي بين الشعوب المختلفة

أنواع السياحة في فلسطين ومناطق الجذب السياحي:

(إن تاريخ السياحة عند الأمم يدل على وجود أهداف وراء السياحة تتبلور حول المعرفة وتنميتها وتوسيع الآفاق والترفيه ثم التوازن الفردي والاجتماعي. ولا شك في أن مجتمعنا العربي عامة والفلسطيني خاصة في حاجة ماسة إلى بلورة روحانية متزنة في موضوع السياحة وتطويرها لتشمل كافة المجالات). (8)

1 - السياحة الدينية:

وهي تلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى بهدف القيام بزيارات ورحلات دينية داخل وخارج الدولة لفترة من الوقت، والأساس فيها هو تلبية نداء الدين وإشباع العاطفة الدينية وأداء واجباتها، كما تشمل زيارة الآثار والمعالم الدينية للتبرك بها والاستشفاء الروحي والنفسي. (9)

وتعد فلسطين بوابة الفتح وأرض الحشد والرباط، وعلى أرضها الخالدة مرت قوافل الفتح الإسلامي، وما زالت قبور العديد من هؤلاء الفاتحين في فلسطين شاهد ودليل على عروبة هذه الأراضي المقدسة وعلاقتها الوثيقة بالدعوة الإسلامية، وتتميز فلسطين بأنها محور اهتمام المسلمين والمسيحيين واليهود من جميع أنحاء المعمورة كما إنها مهوى أفئدة المؤمنين من مختلف الأصقاع والأجناس. (10)

وتتمثل السياحة الدينية في كل من مدينة القدس الشريف ومدينة بيت لحم، فالقدس الشريف تشكل مكانة مقدسة في قلوب المسلمين لاحتضانها المسجد الأقصى. أما مدينة بيت لحم فهي تشكل مكانة دينية للمسيحيين لاحتضانها كنيسة المهد، وهناك العديد من الكنائس والأديرة المقدسة لدى المسيحيين في مدينة بيت لحم مدينة المسيح عليه السلام.

2- السياحة التاريخية والأثرية:

وهي السياحة التي تتمثل في زيارة المواقع التاريخية القديمة والمواقع الأثرية. يتجلى التاريخ الحضاري لفلسطين بالعدد الهائل من المواقع التاريخية والأثرية الموجودة والباقية إلى يومنا هذا، والمرتبطة بالحضارات المختلفة التي تعاقبت على فلسطين منذ فجر التاريخ. أو المواقع التي تم التنقيب عنها من خلال حفريات أثرية، حيث تعتبر هذه الكثافة الكبيرة من المواقع في بلد صغير كفلسطين فريدة من نوعها في العالم. ويقع قسم كبير منها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي تتضمن مدينة أريحا كأقدم مدينة في العالم (تل السلطان). (11)

إن محافظة أريحا تتمتع بمقومات سياحية كبيرة فالعدد الكبير من الأماكن التاريخية والأثرية والدينية والطبيعية وأماكن السياحة العلاجية والتي تصل إلى 81 موقع أهمها: قصر هشام بن عبد الملك (خربة المفجر), كنيسة القديس جراسموس (دير حجلة), تلال أبي العليق, دير القديس جورج, جبل التجربة, مقام النبي موسى عليه السلام. (12) إن طقس أريحا الجميل والدافئ في الشتاء وطبيعتها الخلابة والينابيع الكثيرة, جعلت من أريحا محط أنظار المستثمرين من الداخل والخارج حيث بلغ حجم الإستثمارات الجديدة في القطاع الفندقي منذ عام 1997 ولغاية منتصف عام 2000 أكثر من 200 مليون دولار أمريكي وذلك لاستيعاب الزيادة المتنامية في إعداد السياح القادمين من الخارج خاصة وان أريحا هي إحدى المدن السياحية الهامة التي يقصدها السائح, إما لزيارة المواقع الدينية أو الأثرية أو الطبيعية أو العلاجية (مياه البحر الميت). وقد أقيم في المحافظة ستة "6 فنادق سياحية منها أربع "4" فنادق جديدة خمس نجوم وبيت ضيافة, ويصل عدد الغرف الفندقية فيها إلى 400 غرفة أما عدد الأسرة فهو 720 سرير تقريبا, ويوجد فيها حوالي 12 محلا" لبيع التحف الشرقية والهدايا وفيها 31 مطعم ومنتزها سياحيا و 11 محل ترفيهيا و 10 نوادي ترفيهية. وتنشط الحركة السياحية في محافظة أريحا خلال شهري شباط وآذار من كل عام, حيث يقدم إلى المحافظة حوالي 350 ألف سائحا" أجنيا في العام, وهذا العدد الكبير من الزوار الذين يأتون إلى المدينة في إطار السياحة الداخلية والمدرسية من جميع مدن فلسطين, خاصة بعد ما تم افتتاح العديد من المنتزهات العامة والمرافق السياحية (13). وهناك العديد من المواقع التاريخية والأثرية التي لا تقل أهمية عن أريحا, ويعود تاريخها إلى العصر الكنعاني والبرونزي والعصر الروماني, مثل سبسطية, ونابلس (البلدة القديمة), والخليل, وغيرها من المواقع عبر ارض هذا الوطن في فلسطين.

3- السياحة الثقافية:

وهي تهدف إلى التعرف على الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام وهي تشمل فئة السائحين الذين يرغبون في الحصول على المعرفة والعلم وزيادة معلوماتهم الحضارية والتمتع بما هو متاح من التراث القديم للبشرية, وذلك من خلال المتاحف والمعابد وغيرها, بالإضافة إلى معايشة الشعوب المختلفة بعاداتها وتقاليدها وقيمها وفنونها. وتعتبر فلسطين من أكثر المناطق جذبا" لهذا النوع من السياحة باعتبارها منطقة الحضارات القديمة ومهد الديانات السماوية. (14). وتتمثل السياحة الثقافية في المهرجانات والمواسم الاحتفالية والكشفية. وليس غريب على هذا الشعب المرابط والمجاهد في هذه البقعة الطاهرة من العالم, إن يتمتع بثقافة عريقة يستمد ويتغذى منها السائحين القادمين إلى هذه الأرض المباركة التي بارك الله فيها وبشعبها المناضل ويسعد ويشرف الباحث في هذا البحث وبكل فخر واعتزاز أن يذكر ثقافة النضال والمقاومة التي يتمتع بها هذا الشعب الجبار ضد الاحتلال الصهيوني البغيض, فهذه المقاومة, هي ثقافة يستقي ويتأثر بها كل الوافدين للسياحة على أنواعها إلى هذه الأرض الطاهرة والمباركة. وهناك العديد من أنواع السياحة التي تتوفر في فلسطين منها, السياحة العلاجية وتتمثل في البحر الميت, والسياحة الترفيهية وتتمثل في شواطئ قطاع غزة.

4- السياحة البيئية: وتتمثل في الصيد في الشواطئ والأنهار, والبحيرات, أو الغابات, وفي هذه الحالة لا بد من وجود تشريعات, وقوانين من اجل حماية البيئة الطبيعية من غابات, ومحميات. (15)

مناخ وحوافز الاستثمار في فلسطين:

تبحث الإستثمارات في القطاع السياحي دائما عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطهما في أي مكان، والركيزتان هما الضمانات، والحوافز، شأنهما في ذلك شأن أي نشاط استثماري في القطاعات الأخرى. ولكي يكون هناك استثمار ناجح يجب أن يتوفر له المناخ الملائم، إلى جانب محفزات عديدة أخرى أهمها، منظومة القوانين، والتشريعات، والأنظمة المتعلقة بالاستثمار، وكذلك توافر بنية تحتية ملائمة، ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع. وقد ظل الاستثمار في قطاع السياحة في فلسطين محدودا وعلى مستوى الأفراد المستثمرين، وبمشاريع فردية يغيب عنها التخطيط العلمي السليم. غير إن التوجه العالمي والعربي نحو تحرير تجارة الخدمات بما فيها خدمات السياحة والتحاق معظم دول العالم بما فيها الدول العربية، قد يسارع ويستدعي من وتيرة الضغوطات الموضوعية والملحة على واضعي الخطط والإستراتيجيات السياحية من وزارة السياحة والمعنيين في هذه الصناعة وهذا القطاع إلى ترتيب الأنظمة والقوانين والملفات السياحية بهدف الوصول إلى وضع يمكنها من دخول المنافسة بقوة وكفاءة هذا إذ لم نقل الوصول إلى وضع يحميها من الذوبان والاضمحلال في مواجهة التكتلات الاقتصادية السياحية الضخمة في المنطقة في ظل قوانين العولمة والتجارة وعصر اتفاقية التجارة الحرة، وتحرير الخدمات. (16) إن النشاط الاستثماري في قطاع السياحة نشاط واعد ومأمون، ويتيح فرصا استثمارية كبيرة وقادرة على المنافسة في وسط سوق السياحة العالمية. والمطلوب هو استكمال الضلع الثالث من دعائم السياحة وهو تطوير مرافق الخدمات السياحية ولكن ضمن إطار استراتيجي تسويقي يقوم على خطة واضحة وهنا تقع على القطاع الخاص مسؤولية ودور كبير، وبخاصة في تهيئة المناخ المطلوب لاجتذاب السياح وفي تجويد نوعية المنشآت والخدمات وفي تنمية وتطوير الكفاءات العاملة في القطاع السياحي وتحسين مهاراتهم. وهناك مسؤولية تقع على عاتق الوزارات المعنية بالأمر وعلى رأسها وزارة السياحة. (17)

وإذا نظرنا في معوقات الاستثمار التي تواجه القطاع الخاص للاستثمار في قطاع السياحة في فلسطين: لا يغيب عن بال الباحث، العائق الرئيسي الحساس، وهو الاحتلال الإسرائيلي أجتاثم على هذه الأرض المباركة، وقد يبدو جليا وواضحا ولا يخفى على احد كيفية وآلية المعوقات الإسرائيلية لهذا القطاع السياحي. إن إسرائيل ومنذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة ولسنوات طويلة قامت بالسيطرة على هذا القطاع وهذا الشريان الحيوي للفلسطينيين، ولقد أحكمت سيطرتها على جميع المواقع السياحية من دينية وتاريخية ومارست عليها الهيمنة الكاملة والاحتلال الكامل وتسخير العائد والمردود المادي لصالح اقتصادها وخزيتها، وهذا ليس غريب عن الاحتلال الذي مارس ويمارس البطش بهذا الشعب المرابط على هذه الأرض المباركة. لقد سيطرت إسرائيل ولا تزال تسيطر على المعابر والحدود والمطارات وبحر وشواطئ غزة وتستقبل السائحين والمجموعات الوافدة وتزودهم بالباصات الإسرائيلية للسفر إلى المناطق الفلسطينية، والمواقع السياحية، ثم العودة والمبيت في الفنادق الإسرائيلية ناهيك عن عملية غسل دماغ السائح ببيت الشائعات المشوه بعدم توفر الأمن له في المناطق الفلسطينية، حيث إن السائح يبحث بالدرجة الأولى عن الأمن والراحة. وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بقيت إسرائيل تمارس الهيمنة وتهميش ومحاربة هذا الشريان الفلسطيني وهو قطاع السياحة. (لقد تنامت صناعة السياحة الإسرائيلية على نحو متعاظم، وفي عام 1995 بلغت عائدات السياحة في الضفة والقطاع وإسرائيل 2.8 بليون دولار، حيث ساهمت إلى حد كبير في ميزان المدفوعات الإسرائيلي). (18) إن المستثمر يبحث عن الأمن والاستقرار للاستثمار وهذا غير متوفر إلى الآن في فلسطين.

ولقد انخفضت نسبة الأشغال في الفنادق الفلسطينية، ووفقا لدراسات وزارة السياحة الفلسطينية، بلغت الخسائر في هذا القطاع أكثر من 200 مليون دولار، إضافة إلى الخسائر المترتبة على تعطيل مختلف المنشآت السياحية كالفنادق التي انخفضت فيها نسبة الأشغال بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى انخفاض عدد العمالة السياحية بنسبة 15% من أصل 7460 عامل وهروب كثير من الإستثمارات السياحية قيمتها بلغت أكثر من 25 مليون دولار.-(19)

ولكن هناك مجموعة من العوامل والمعوقات والنواقص الأخرى التي تواجه استثمارات القطاع الخاص في فلسطين غير معوقات الاحتلال وهي عديدة يشير الباحث إلى بعضها:-

*- النقص الملحوظ في العمل المؤسساتي للسياحة كصناعة متطورة. ويتمثل بعدم وجود تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص، وهذا يشكل عائقا لهذا النشاط الاستثماري ويجعله ضعيفا.

* المعاناة المالية التي يواجهها الكثير من المستثمرين الفلسطينيين في الاستثمار في قطاع السياحة، بسبب قلة ونقص المردود المالي، وعدم مقدرة المستثمرين من الحصول على القروض والتسهيلات المالية من البنوك، وارتفاع الضريبة المفروضة على السياحة ولا سيما المطاعم والفنادق، وهناك المزيد من التعقيدات والإجراءات القانونية فيم يختص بشؤون الاستثمار في الأنشطة والخدمات السياحية من فنادق ومطاعم ومحلات بيع الهدايا وغيرها.

*عدم مساندة قوانين العمل لمفاهيم الاستثمار الحديث، وعدم توفر العمال المؤهلين من أدلاء ومرشدين سياحيين والقوى البشرية التي تتمتع بالكفاءة العالية في الخدمات السياحية.

* النظرة الأجنبية للمنطقة وفلسطين بالتحديد من حيث، عدم وجود الاستقرار الأمني والسياسي وأعمال العنف الإسرائيلية المتوقعة والمبنية على الأحداث الماضية والتوقعات المستقبلية.(20)

* ومن المعوقات الأخرى اتفاقية أوسلو، وبخاصة قبول السلطة الفلسطينية والموافقة على استمرار السيطرة الإسرائيلية على الحدود، وتأجيل النظر في الأمور الأساسية الهامة إلى مفاوضات الحل النهائي، كما إن أسس وقواعد بروتوكول باريس الاقتصادي أبقى الأمور والسياسات التجارية والاقتصادية والمالية الفلسطينية رهينة للسياسات المالية، والاقتصادية الإسرائيلية.

*افتقار السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رؤية وخطط تنموية، وعدم وجود برنامج عمل اقتصادي يعمل على تعزيز القدرة الذاتية الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني. (21)

واقع تنمية السياحة (الصناعة السياحية) في فلسطين وإمكانية تنميتها:

مفهوم التنمية: يشير مصطلح التنمية الحديث العملية التغيير الإيجابي في المجتمعات، معتمدا على التخطيط الناجح وأسس علمية معدة ومدروسة، ومخطط لها حيث، إن التخطيط في عصر العولمة الاقتصادية والتجارة الدولية الحرة يشكل نقطة الانطلاق غالى التنمية.

لا بد من إشراك جميع الهيئات الوطنية، والرسمية الشعبية، وجميع المؤسسات المحلية من سياسية واجتماعية وثقافية وتربوية وصحية، وتوجيه كل هذه الجهود للوصول إلى التنمية السليمة. إن طبيعة عملية التنمية تتضمن جانبين: الجانب الاقتصادي، وهوان تهدف برامج التنمية إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية من اجل رفع مستوى معيشة المجتمع والأفراد، والجانب الآخر هو الجانب الاجتماعي، ويتضمن هذا الجانب تحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة ورفع وعي الجماهير إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية تنمية المجتمع. (22)

تنطلق تنمية السياحة في فلسطين من الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتدهورة التي تسود المنطقة، لاشك انه يوجد علاقة وطيدة بين أي تنمية في العالم وبين الاستقرار السياسي، وخاصة التنمية السياحية التي هي بحاجة

إلى الهدوء السياسي والأمن والإزهار الاقتصادي، وعندما يكون في أي بلد في العالم عدم استقرار سياسي وأمني، يصاب قطاع السياحة بالشلل وكذلك التنمية السياحية بالإضافة إلى القطاعات الأخرى التي قد تتضرر نتيجة عدم الاستقرار، وهذا ما نراه بصورة واضحة في فلسطين

وما تشهده المنطقة من اضطرابات وتوتر في جميع نواحي الحياة، لكن من غير المقبول إن تكون هناك أي تنمية وخاصة التنمية السياحية قبل جلاء وزوال الاحتلال الإسرائيلي، ووقف لكل عمليات التصعيد والاعتداءات والبطش بشعبنا المرابط على هذه الأرض

وتدنيس المواقع الدينية السياحية، وتخريب المواقع التاريخية والأثرية في ربوع الوطن، ومن ثم السماح بحرية الحركة على المعابر الدولية والحدود وداخل الأراضي والمدن الفلسطينية، وإعادة تشغيل مطار غزة ومطار قلنديا لتسهيل الحركة السياحية والتمكن من استقبال السائحين ومرافقتهم إلى المواقع السياحية في فلسطين. (23)

إن الصناعة الفندقية تشكل العمود الفقري وحجر الزاوية لقطاع السياحة، واحد المؤشرات التي تشير إلى وجود حواجز حقيقية أمام تنمية قطاع السياحة في فلسطين تتمثل في النمو المتزايد والسريع للصناعات الفندقية الإسرائيلية النقيض للصناعات الفندقية الفلسطينية. لقد زاد عدد الغرف في الفنادق الإسرائيلية عشرة أضعاف الفنادق العربية في القدس الشرقية، وهناك الكثير من المشاكل التي تعترض التنمية الفندقية في القدس الشرقية منها: * - تكلفة العقار ونتيجة للنقص في العقارات في القدس الشرقية ارتفع ثمن الأرض بحيث يصل سعر الدوم الواحد إلى 400000 دولار، اجراءات الترخيص معقدة، وهناك صعوبة في الحصول على تراخيص للبناء.

*النقص في الأرض: حيث من المساحة الكلية للقدس الشرقية والبالغ 70.5 كيلوا متر مربع والتي تحتلها إسرائيل، تمت مصادرة 34% وأعلنت 40% منها حزاماً أخضر أي تحت تصرف الإسرائيليين أي تمهيدا للمصادرة فيما بعد، المساحة المتبقية البالغة 26% والتي لا تعتبر من هاتين الفئتين، كلها تقريبا مقام عليها بيوت وممتلكات تجارية، وأية رقعة متاحة تتطلب تنظيماً وفرزاً قبل المباشرة في البناء عليها، حيث التباطؤ في هذه الإجراءات من قبل السلطات الإسرائيلية بشكل متعمد ومقصود. (24)

وهناك فقدان وتراجع في الأراضي لإقامة المرافق السياحية، فمعظم الأراضي في القدس، بل في الضفة وغزة صودرت وجعلت أراضي أميرية أو أرض خضراء يمنع البناء عليها، وهذا كله أدى إلى تراجع قطاع السياحة في فلسطين وبالتحديد مدينة القدس التي تشكل نشاط سياحي هام في فلسطين وحرم الجانب الفلسطيني من إقامة الفنادق والمتاحف، بل إن متحف الآثار كمتحف روكفلر (المتحف الفلسطيني) حيث جرى وضع يد الاحتلال عليه وتم استثماره لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وأصبح أداة للتعبير " الحضاري للتراث العبري" ذي المعالم الضيقة في حقب تاريخ فلسطين المديدة، والمتعاقبة. وهناك صعوبة في ترميم المناطق الأثرية، والبلدة القديمة في القدس الشرقية، تحتاج إلى اجراءات معقدة من الاحتلال، بالإضافة، إلى حرمان معظم النشرات والمطبوعات السياحية من التعبير عن مضمونها باللغة العربية وإصدارها ينحصر باللغة العبرية وبعض اللغات الأجنبية دون العربية، كذلك الحواجز الأمنية في مداخل مدينة القدس، والإغلاقات المتكررة للمدينة وعزلها عن باقي المدن الفلسطينية، مما أفقد المدينة مكانتها كمركز للتسوق والخدمات للفلسطينيين من مختلف المناطق، وهذا كله كان له تأثيراً مباشراً على الفعاليات السياحية في القدس العربية، وكذلك المحاولات لتغيير الطابع الديني عن المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي في الخليل. (25)

وفي رأي الباحث كل هذه الإجراءات التعسفية وغير إنسانية، كان لها تأثير سلبي ومباشر على الصناعة السياحية في القدس من جميع الجوانب، وهذا بدوره أدى إلى تراجع ملحوظ في النشاط السياحي في القدس من حيث عدد السائحين، والمردود الاقتصادي أي المالي، وكان له البعد والتأثير السياسي على المدينة المقدسة وفقدان الطابع العربي الإسلامي على المدينة.

أما مدينة بيت لحم، وبيت جالا تواجه الكثير من المشاكل وعلى رأسها مشكلة الاحتلال، حيث يتطلب البناء في المنطقة المسماة (ج)، ترخيص من لجنة التنظيم والبناء الإسرائيلية حتى لو كانت الأرض لفلسطينيين. ولم يحاول احد الحصول على رخصة بناء فندق منذ اتفاقية أوسلو، ذلك إن القناعة السائدة لدى الفلسطينيين بأن هذه اللجنة لن تمنح الرخص، لان اللجنة مؤلفة بكاملها من الإسرائيليين.

وهناك مصادرة للأرض في المناطق المسماة "ج" بدواع أمنية ومن أجل شق الطرق الالتفافية، وهذا كله يؤدي إلى نقص في مساحات الأرض وزيادة سعرها. لقد تصاعدت أعمال المصادرة مؤخرا في محاولة لإنشاء موقع سياحي إسرائيلي جديد حيث تم إنشاءه وأطلق عليه اسم "بيت لحم إسرائيل" وهو مجمع سياحي من الفنادق والمطاعم كان هدفه اجتذاب مداخيل السياحة التي يمكن أن تعود على الفلسطينيين من احتفالات بيت لحم 2000. (26). لقد قامت إسرائيل بمنع دخول السياح إلى المناطق الفلسطينية وعملت على ضرب البنية التحتية والمنشآت السياحية والأثرية ودمرت مطار غزة والميناء، وإغلاق جميع المعابر والحدود ومنع السياح من زيارة فلسطين، كما قامت بتدنيس وتدمير المواقع الدينية والأثرية مما الحق خسائر كبيرة بالسياحة طيلة الأعوام الأربعة الماضية. وقامت إسرائيل بمنع الحافلات السياحية من الدخول إلى المناطق الفلسطينية، إضافة إلى احتلال بعض المباني والفنادق، وتدمير عدد آخر منها، مثل ما حصل في فندق بردايس في مدينة بيت لحم، وقيام الحفريات في البلدة القديمة من القدس بالحفر وخاصة منطقة المسجد الأقصى مما أدى إلى تصدع وانهيار الكثير من المباني، كذلك منع العاملين في الصناعة السياحية من دخول القدس والخط الأخضر لمرافقة السياح، (27). إن غياب الأمن والاستقرار جراء الاعتداءات الإسرائيلية على شعبنا الفلسطيني أدى الى ضرب السياحة، فقد تبين إن نسبة الأشغال في القطاع الفندقي قبل الأحداث كانت 40% فقط من طاقة الفنادق بينما انخفض إلى الصفر في ظل الأحداث أي انتفاضة الأقصى لعدم وجود نزلاء أو أية نشاطات أخرى مما لحق به خسائر فادحة، بالإضافة إلى تعطل مئات العاملين وامتداد الأضرار إلى قطاع النقل السياحي، وتقدر خسائر القطاع السياحي بأكثر من 150 مليون دولار (28)

وفي تقرير حول النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية حتى نهاية الربع الثاني من العام 2005:

ذكر الجهاز المركزي للإحصاء إن عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية كما في نهاية الربع الثاني من العام 2005 قد بلغ 78 فندقا، بسعة 3608 غرفة. وتتنوع هذه الفنادق في الأراضي الفلسطينية كالتالي مع بيان عدد الغرف وعدد الأسرة في كل منطقة:-

- منطقة شمال الضفة الغربية: 7 فنادق يتوفر فيها 112 غرفة و264 سريرا.
- منطقة وسط الضفة الغربية: 20 فندق يتوفر فيها 777 غرفة و 762 سريرا.
- منطقة القدس: 19 فندق يتوفر فيها 1,869 غرفة و 1,967 سريرا.
- منطقة جنوب الضفة الغربية: 19 فندقا يتوفر فيها 1,491 غرفة و3,127 سريرا
- قطاع غزة: 13 فندق يتوفر فيها 442 غرفة و 803 سريرا.

وأن عدد العاملين في الفنادق خلال الربع الثاني من العام 2005 بلغ 1189 عاملا، وإن ما نسبته 14.4% من هؤلاء العاملين هم من الإناث. وبين التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء أن عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2005، قد بلغ 34.375 نزلا، حيث شكل النزلاء الفلسطينين الجزء الأكبر من هذا العدد بنسبة 36.6%، حيث شكل النزلاء الوافدين من دول الإتحاد الأوروبي ما نسبته 20.5%، إما ليالي المبيت فقد، بلغت 910608 ليلة، أي 28.9% منها للنزلاء الفلسطينيين، ثم للنزلاء القادمين من دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 6.26%، وفيما يتعلق بإشغال الغرف فقد بينت النتائج

أن ما معدله 608 غرف فندقية كانت تشغل يوميا من قبل النزلاء أي بنسبة 16.6% . من جهة أخرى أظهرت النتائج حجم التراجع في مؤشرات النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، بسبب الإجراءات الإسرائيلية منذ نهاية العام 2000، فإن الانخفاض في عدد النزلاء وليالي المبيت مقارنة بذات الفترة من العام 2000 قد بلغ 67.7% و 72.2% على التوالي، إلا أن نسبة الانخفاض هذه تعتبر الأدنى مقارنة بالسنوات الثلاثة الماضية، مما يعكس وجود تحسن تدريجي بعد العام 2001. (29)

يرى الباحث أن للإحتلال الإسرائيلي دور كبير في نسبة تدني النشاط الفندقي في فلسطين، وهذا يبدو واضحا من الإحصائيات والمعطيات أعلاه وخاصة فيما يتعلق بعدد النزلاء في الفنادق ويرى الباحث من خلال تناول النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية للعام 2003 كما هو مبين في الجدول أدناه، أن هناك ارتفاع طفيف جدا في النشاط الفندقي لعام 2005 مقارنة بعام 2003 من حيث عدد الفنادق وعدد الغرف المتاحة ومتوسط إشغال الغرف. وهذا الجدول يبين مؤشرات النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية لعام 2003 :

(المنطقة)

المؤشرات	الشمال	الوسط	القدس	الجنوب	قطاع غزة	المجموع
عدد الفنادق	8	19	20	13	15	75
عدد الغرف المتاحة	129	685	901	837	492	3,050
عدد الأسر المتاحة	296	1,437	2,147	1,825	915	6,620
متوسط إشغال الغرف	45.2	1,141	183,9	15,6	12,8	371,6
متوسط إشغال الأسرة	69,8	163,3	258,2	23,8	30,9	546,0
عدد النزلاء	4,010	20,849	29,970	3,427	4,556	62,812
عدد ليالي المبيت	25,486	59,593	94,227	8,702	11,267	199,275
معدل مدة الإقامة	6,4	2,9	3,1	2.5	2.5	3,2

وهذا الجدول يبين المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لعام 2003. (30)

وتقدر الإحصائيات إن مانسبته 78% من السياح الوافدين إلى إسرائيل يقومون بزيارة المناطق السياحية الفلسطينية في الضفة الغربية وخاصة بيت لحم وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا إن الإيرادات الفلسطينية من السياح الزائرين للمناطق الفلسطينية لا تتعدى 180 مليون دولار مقابل 2.7 مليار دولار إيرادات إسرائيل في نفس الفترة. (31)

وهذا في رأي الباحث ناتج عن سياسة الإسرائيليين بمرافقة السائحين ومن ثم العودة بهم إلى إسرائيل من أجل المبيت في الفنادق الإسرائيلية، وذلك تحت شعار وبث إشاعة عدم توفر الأمن للسائحين في المناطق الفلسطينية.

لقد تسبب الوضع السياسي الغير مستقر منذ ظهور العملية السلمية بتراجع في تنمية وتطوير القطاع السياحي الفلسطيني على الصعيدين الكمي والنوعي. كما إن عدم الوضوح السياسي في المنطقة والمراوغة الإسرائيلية كوسيلة للتظليل والتتصل من الاستمرار في تنفيذ وعودها للفلسطينيين تسبب في تراجع المستثمرين من الخارج للاستثمار في قطاع السياحة الفلسطيني، وأضعف من النشاط السياحي في فلسطين وشل حركة التنمية والتطوير فيها (32)

وفي رأي الباحث يبدوا جليا وواضحا إن قطاع السياحة في فلسطين تأثر بشكل كبير من الممارسات الإسرائيلية عبر السنوات الماضية، ولا يزال يواجه الكثير من المصاعب والأزمات. لقد مر القطاع السياحي بفلسطين بمراحل ومحطات: المرحلة الأولى في عهد الاحتلال وما لحق من تدمير وتهميش وتخريب البنية التحتية لقطاع وصناعة السياحة في فلسطين، والمرحلة الثانية مرحلة قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم إنشاء وزارة السياحة الفلسطينية التي استلمت قطاعا مهشما ومدمر. لقد قامت وزارة السياحة الفلسطينية بخطوات وبرامج عديدة لإنعاش وإحياء القطاع السياحي في الضفة وقطاع غزة، ولا شك بأنه طرأ نمو طفيف على القطاع السياحي والصناعة السياحية في فلسطين.

إن الصناعة السياحية في فلسطين تقف أمام تحديات عظيمة وخطيرة تختلف عن التحديات التي تواجه أي دولة أخرى في العالم، فالظروف القاسية والمعوقات التي يواجهها الفلسطينيون من خلال ممارسات الاحتلال الإسرائيلي البغيض والخسائر التي يتعرض لها أدت وبشكل قوي إلى تراجع وتدهور أداء هذه الصناعة، رغم كل الجهود والنجاحات التي تحققت في بعض أنشطة هذا القطاع على يد وزارة السياحة الفلسطينية، ولكن مع ظهور وبدأ انتفاضة الأقصى المباركة أخذ قطاع السياحة في التراجع مرة أخرى ودخوله مرحلة ثالثة، وهي مرحلة التراجع السريع والكساد.

أثر انتفاضة الأقصى على القطاع السياحي في فلسطين:

لقد لحقت أضرار وخسائر كبيرة في قطاع السياحة في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى مع بداية عام 2000 نظرا للممارسات الإسرائيلية بحق شعبنا والمتمثلة في الحصار والإغلاق، مما شكل عقبة كبيرة أمام سير عملية تنمية هذا القطاع، وقد انخفضت جميع المؤشرات الاقتصادية بسبب الظروف الصعبة من خلال إجراءات الاحتلال، وشملت قطاع السياحة بشكل شامل. بلغت قيمة الخسائر التي لحقت بالأصول الثابتة للمنشآت السياحية بسبب الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية 1,7 مليون دولار أمريكي منذ بداية الانتفاضة وخطى نهاية الربع الثالث لعام 2003، وتوزعت هذه الخسائر على مختلف الأنشطة السياحية بواقع 0.6 مليون دولار في مجال أنشطة المطاعم، 0,4 مليون دولار أمريكي في أنشطة الفنادق، و0,2 مليون دولار أمريكي في مجال وكالات السياحة والسفر، و0,5 مليون دولار أمريكي في مجال تأجير المركبات السياحية، و0,03 مليون دولار أمريكي في أنشطة متاجر بيع التحف والهدايا السياحية. وبالمقابل بلغت قيمة المساعدات المقدمة للمنشآت السياحية في نفس الفترة 1,1 مليون دولار أمريكي، وتوزعت هذه المساعدات على مختلف الأنشطة السياحية بواقع 0,02 مليون دولار أمريكي في مجال أنشطة المطاعم، و0,7 مليون دولار أمريكي في أنشطة الفنادق، و0,3 مليون دولار أمريكي في أنشطة وكالات السياحة والسفر و0,09 مليون دولار أمريكي في أنشطة متاجر بيع التحف والهدايا السياحية.

لقد بلغ قيمة الإنتاج المتولد عن الأنشطة السياحية 23,1 مليون دولار أمريكي عام 2002 , مقابل 86.8 مليون دولار أمريكي عام 2000 أي بنسبة تراجع بلغت 73% . (33)

وفي الجدول التالي نلاحظ إن مستلزمات الإنتاج السلعية المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية المتعددة قد تددت قيمتها. والجدول يبين مستلزمات الإنتاج السلعية المستخدمة حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية لعام 2000-2002 والقيمة في الجدول تمثلا بالآلاف دولار.

خدمات أولية		مستلزمات سلعية أخرى		وقود محروقات		كهرباء		ماء		
2002	2000	2002	2000	2002	2000	2002	2000	2002	2000	النشاط الاقتصادي
0.0	0.0	888.4	5264.1	85.5	423.8	193.1	534.5	161.4	43.5	المطاعم السياحية
0.0	0.0	394.3	1668.3	457.4	833.5	687.0	1023.0	655.9	339.3	الفنادق المنشآت المتشابهة
0.0	0.0	41.1	93.2	113.8	184.3	114.2	163.5	54.9	41.1	وكالات السياحة والسفر
0.0	0.0	60.5	298.9	26.4	85.4	40.8	67.5	48.5	18.2	تأجير المركبات
1528.7	495.7	42.3	163.4	48.1	94.8	41.3	111.60	11.1	5.7	مشاغل الصناعات والتحف
66.9	50.0	137.4	300.9	5.7	17.6	148.6	194.2	43.0	28.1	متاجر بيع التحف والهدايا
1595.6	545.7	1564.0	7788.8	736.4	1639.4	1215.6	2094.3	974.3	475.9	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- مسح الأنشطة السياحية 2002-2003 , نتائج أساسية , رام الله, فلسطين

ويتضح من الجدول المؤشرات السلبية والركود للقطاع السياحي, وعلى سبيل المثال فإن جميع الأنشطة الاقتصادية وقطاع السياحة كالمطاعم السياحية والفنادق ووكالات السياحة والسفر وغيرها قد توقفت أو انعدم نشاطها تماما في العام 2000 وحتى نهاية عام 2002 ولم يحدث أي تغيير. وبشكل عام يلاحظ إن جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاع السياحة كان أداءها منخفضا جدا وقد كانت مستلزمات الإنتاج لمشاغل الصناعات التقليدية في العام 2000 -هي 1528.7 كخدمات أولية وفي العام 2002 بلغت 495.7 ألف دولار (34)

إمكانية تنمية القطاع السياحي في فلسطين:

رغم كل هذه المشاكل والصعاب التي يواجهها القطاع السياحي في فلسطين، والظروف السيئة التي تحيط به، إلا أن هناك آمالا" تبنى على هذا القطاع، وكما أشار الباحث سابقا يبقى قطاع السياحة في فلسطين الرافد الحيوي للإقتصاد الفلسطيني. وهناك إمكانية لتنمية هذا القطاع تنمية شاملة وجعله قادر على دخول مجالات سياحية جديدة.

هناك بعض المجالات التي يمكن للسياحة الفلسطينية أن تتطور فيها خلال السنوات القادمة 10-15 عام وهنا ينصب التركيز والتعويل على تطوير السياحة الدينية والسياحة الصحية العلاجية. وفيما يتعلق بإمكانية تنمية السياحة الدينية أ (الحج الإسلامي) اعتمادا على سياح قادمين من بلدان عربية وإسلامية، فهناك فرصة كبيرة لقدم حجاج من بلدان مثل اندونيسيا وباكستان والهند وماليزيا وتركيا وجنوب إفريقيا إلى مدينة القدس لإستكمال العمرة أو الحج إلى مكة. وهذا النوع من السياحة ينطوي على إمكانية كبيرة للتطوير، باعتبار أن من عدد المسلمين البالغ أكثر من بليون نسمة، هناك 2 مليون وأكثر يذهبون إلى مكة للحج كل عام. ويتوقع أن يحج منهم عدد كبير إلى القدس. وفي عام 1995 جاء لزيارة قبة الصخرة 500 ألف حاج، بينما كان عدد الزوار في سنة 1994 تقريبا 300 ألف، وهذه الزيادة في نسبة الزوار، البالغة 66.7%، فاقت بكثير الزيادة في نسبة الزوار إلى بيت لحم. (35)

قد يرى الباحث أن هذا النوع من السياحة يمكن أن يعول عليه، ليساهم بدور كبير في مردود القطاع السياحي في فلسطين ولكن تبقى المشكلة الرئيسية مشكلة الاحتلال الإسرائيلي، فما دام هناك احتلال للأراضي الفلسطينية، يبقى هذا الدور لهذا النوع من السياحة في فلسطين محدودا بسبب معوقات الاحتلال والسماح للوافدين لزيارة الأرض المقدسة. أما بالنسبة للسياحة العلاجية (الصحية): يلاحظ في الفترة الأخير اهتمام العديد من الدول بمجالات السياحة العلاجية، لقد اتجه الطب الحديث إلى الوسائل الطبيعية القديمة في استخدام المياه المعدنية، حيث أثبتت أن لها دور فعال لمعالجة العديد من الأمراض، لذلك كان هناك اهتمام كبير بهذا النوع من السياحة العلاجية. (36)

تمتلك الضفة الغربية شاطئاً يمتد بطول 45 كيلومتر على ساحل البحر الميت، وتشكل هذه المنطقة مكانا سياحيا" للاستجمام واللهو، ولكن ليس الآن لأنها تقع ضمن منطقة "ج" ويسيطر عليها الإسرائيليين، يضاف إلى ذلك إن البحر الميت يمكن تطويره كمنطقة للسياحة الصحية أو منتجع صحي. ولقد استغلت إسرائيل إمكانات البحر الميت فأنشأت فنادق عديدة على شاطئه حيث بلغت العائدات من السياح 33 مليون دولار، والعائدات الإجمالية من السياح والمقيمين 69 مليون دولار عام 1995، وتوفر فنادق البحر الميت فرص عمل إلى 2436 شخص. (37)

يرى الباحث بأنه يمكن الاعتماد على هذا النوع من السياحة العلاجية، وذلك في حالة سيطرت السلطة الوطنية الفلسطينية على هذا الجزء من الشواطئ الغنية بالسياحة الصحية. ولا شك أن إسرائيل وخاصة بعد قدوم السلطة الفلسطينية قامت بالعديد من المشاريع والمنتجعات السياحية على هذه الشواطئ، وقامت بمشاريع سياحية بشراكة مع الأردن في تلك المنطقة وهناك العيد من الفنادق الضخمة والمنتجعات السياحية القادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من السائحين، لأن إسرائيل تدرك مدى أهمية ومقومات هذه المنطقة سياحيا ومدى الدور والمساهمة التي تلعبه في الإقتصاد الفلسطيني، في حال تم استغلالها عن طريق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وليس خفيا" على أحد إن هذه هي سياسة إسرائيل ونهجها العنصري الإحتلالي في المنطقة، ومحاربة السلطة الوطنية الفلسطينية والمنطقة العربية اقتصاديا، والسيطرة والهيمنة على اقتصاد المنطقة في الشرق الأوسط.

وأخيرا يرى الباحث أن القطاع السياحي الإسرائيلي يتفوق على القطاع السياحي الفلسطيني بمجال السيطرة السياسية, فالسلطة الوطنية الفلسطينية لا تملك السيطرة على العناصر التي تؤثر في عائدات السياحة, بما في ذلك الحدود. إن فلسطين تمتلك الكثير من مقومات السياحة, التي قد يجعل قطاع السياحة فيها يتفوق على القطاع السياحي الإسرائيلي, ولكن هذا التطور لهذا القطاع السياحي لم يحدث ما دام هناك احتلال جاثم على الأرض المباركة, ومن ثم السيطرة والسيادة الفلسطينية الكاملة على الأرض والحدود.

لا يمكن أن يكون هناك, أي تنمية لأي قطاع اقتصادي في فلسطين إذا بقي الاحتلال يمارس انتهاكاته على الأرض الفلسطينية, والباحث يأمل إن يكون هناك سيادة فلسطينية على الأرض, والتأكيد على عدم التفریط في مدينة القدس الشريف, في أي مرحلة مفاوضات قادمة, لما تمتلك من طابع تراثي وديني عربي إسلامي .

نتائج البحث:

- 1- تعتمد الصناعة السياحية على تطور الأوضاع السياسية, ربما أكثر من أي قطاع آخر في الاقتصاد الفلسطيني.
- 2- أن الوضع والواقع الإقتصادي والمعيشي للفلسطينيين يغلب عليه التقلب وعدم الاستقرار, بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارسته السياسات العدوانية تجاه الفلسطينيين وغياب السيادة الوطنية الفلسطينية عن الأرض والحدود.
- 3- استغلال إسرائيل طوال السنوات الطويلة من الاحتلال لقطاع السياحة الفلسطيني وتجييره لصالح الاقتصاد الإسرائيلي.
- 4- تدهور البنية السياحية في فلسطين من خلال الاعتداءات الإسرائيلية والتحكم بالمعابر والحدود.
- 5 - ضعف وكساد الصناعة السياحية في الضفة وغزة وهروب كثير من المستثمرين إلى الخارج بسبب خطورة الإنفاق والإنفاق في هذه الصناعة.
- 6- عدم تسهيل ودعم أنشطة الاستثمار من الجهات الرسمية المعنية بالقطاع من وزارة السياحة وغيرها من الوزارات.
- 7- انتعاش قطاع السياحة بعض الشيء أي بعد قدوم السلطة الوطنية, حيث طرأ نمو طفيف على القطاع السياحي في فلسطين
- 8- مع بداية سنة 2000 بدأ تراجع وكساد في الصناعة السياحية في فلسطين بسبب انتفاضة الأقصى المباركة وما تبعه من سياسات تخريبية للقطاع السياحي من الاحتلال الإسرائيلي.
- 9- لا يوجد بقعة واحدة في العالم تتوفر وتجتمع فيها عناصر ومقومات الجذب السياحي المتنوعة, كما تجتمع على الأرض الفلسطينية في الضفة وغزة .
- 10- من المتوقع أن يحتل قطاع السياحة في فلسطين حصة كبيرة, من الناتج المحلي الإجمالي في حال استغلال الموارد الكامنة فيه, اعتماداً على التخطيط العلمي السليم وهذا كله مربوط بزوال الاحتلال الإسرائيلي.

التوصيات:

- العمل على التوعية ونشر السياحة السياحية بين الفلسطينيين على اختلاف أعمارهم, بدأً بالمدارس والجامعات, والمجتمع المحلي وشرح أبعاد أهمية السياحة في الاقتصاد العالمي والفلسطيني, ونشر التوعية حول مساهمة السياحة في محاربة الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني وكيفية التعامل مع السائحين وضيافتهم.
- إعداد وتقييم واضح وصريح لحجم الإمكانيات السياحية الفلسطينية, والتعرف على المعوقات الرئيسية والتي تحد من السياحة الدولية وإعداد دراسة تبيين البنية التحتية في قطاع السياحة في القطاع والضفة,
- إعادة تأهيل وصيانة المؤسسات العاملة في السياحة بسبب ما لحق به من أضرار من الاحتلال.
- العمل على تأهيل وتدريب القوى البشرية في مجال النشاط السياحي وذلك من خلال إنشاء برامج تدريبية وكليات فندقية, ودعم القائم منها ضمن الجامعات والمعاهد الفلسطينية لإعداد وتدريب المرشدين, والكوادر الفنية اللازمة, والقادرة على تطوير الصناعة السياحية على مسرح المنافسة الإقليمية والدولية.
- تسويق فلسطين سياحياً, والمشاركة في المؤتمرات السياحية, والمعارض الدولية وإعداد مواد ترويجية للمواقع السياحية بلغات مختلفة, وبناء موقع إلكتروني بعنوان " قم بزيارة فلسطين "
- دعم الجهود السياحية بين القطاع الخاص والعام, والعمل على تقوية الجمعيات السياحية, وتقوية العلاقات مع الدول والهيئات المانحة لدعم المشاريع السياحية في فلسطين.
- تشكيل لجنة استشارية من موظفي السياحة والآثار للتواجد في البلديات , لإرشاد سياسات لتوجيه تنمية وزارة السياحة والآثار والمحافظة على المواقع السياحية , وتواجد الشرطة الفلسطينية في المواقع التي تحمل طابع تراثي وثقافي .
- تقديم الدعم والتسهيلات المالية البنكية للقطاع الخاص والمستثمرين في القطاع السياحي, من قبل المؤسسات الحكومية وعلى رأسها وزارة السياحة والوزارات المعنية, وتخصيص موازنة من الحكومة للأعمار والنهوض بهذا القطاع, والعمل على تقديم حوافز إضافية للاستثمارات العربية في قطاع السياحة.
- ترميم وإعمار العديد من المواقع التاريخية, والدينية, والتراثية, ذات الطابع الثقافي والتاريخي, للمحافظة عليها من الدمار والانحدار, لما لحق بها من تخريب وتدمير جراء الاعتداءات الإسرائيلية وخاصة مدينة القدس (البلدة القديمة) وبيت لحم, والبلدة القديمة في مدينة نابلس, وغيرها من المواقع في القرى والمدن الفلسطينية.
- إدراج العديد من المواقع التاريخية ولأثرية والدينية على الخريطة السياحية, الإقليمية والدولية وإصدار الدليل السياحي الفلسطيني, ليشمل العديد من المواقع في هذا الوطن.

- إدراج مقررات سياحية ضمن المناهج في المدارس, وفي الجامعات الفلسطينية, والتشجيع على إيجاد المعاهد والكليات التي تدرس السياحة, والفندقة.
- العمل على إيجاد ملحق سياحي وثقافي في السفارات الفلسطينية في الخارج وتزويدها بالمعلومات, وتطوير دورها في تسويق المنتجات الفلسطينية والترويج السياحي وتشجيع الاستثمارات والتركيز على المغتربين الفلسطينيين لأنهم سفراء لبلادهم غير دبلوماسيين وقادرين على الترويج للسياحة في فلسطين.
- عقد اتفاقيات سياحية مع الدول المختلفة وتفعيل دور وزارتي الإعلام والسياحة للترويج للسياحة في فلسطين, ومحاولة خلق بيئة ومناخ للاستثمار ودعم توجهات القطاع الخاص كمحرك أساسي للتنمية المنشودة والمستدامة خلال المرحلة القادمة.
- الوصول الى السائحين المحتملين في أماكن مختلفة من العالم من خلال تكثيف برامج التسويق عبر التجارة الإلكترونية, والتعاقد مع وكالات السياحة الدولية وشركات الطيران, والتعاون مع العديد من الهيئات والمؤسسات لتوجيه السائحين إلى فلسطين.
- أعمل على إقامة النشاطات الثقافية والمهرجانات بشكل دوري, وتشجيع السياحة الداخلية, وذلك عن طريق توجيه وزارة التربية والتعليم عبر الرحلات المدرسية للمواقع الفلسطينية, في القدس, وأريحا, وبيت لحم, وغيرها من المناطق.
- يجب على وزارة السياحة والجهات المعنية تنظيم وتطوير المناطق السياحية الهامة في فلسطين وخاصة منطقة البحر الميت, لما تملك من مقومات سياحية تتلائم مع السياحة العلاجية والترفيهية كذلك شواطئ غزة الغنية بجمالها, لما تتلائم مع السياحة الترفيهية
- العمل على تشغيل مطار غزة, ومحاولة السيطرة على المعابر والحدود, وإعادة السيادة الفلسطينية على العديد من المواقع السياحية عبر الوطن, والعمل على استقبال السائحين ومرافقتهم إلى المواقع السياحية وتوفير الأمن والحماية لهم. والعمل أيضا" على تطوير مراكز معلومات سياحية للزائرين عبر المعابر الفلسطينية, في رفح ومطار غزة الدولي, ومعبر الأردن
- التأكيد والمحافظة على الطابع العربي الإسلامي لمدينة القدس, ومقاومة الانتهاكات وفضح المحاولات الإسرائيلية لتهويد المدينة المقدسة, كذلك الحال لمدينة بيت لحم والحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل.
- العمل على تطوير البيئة القانونية وخاصة تفعيل السلطة القضائية وصيانة استقلالها وتحقيق البت في القضايا المطروحة أمامها بشكل سريع لتحقيق سيادة القانون, كأحد أهم عناصر تحسين ودعم مناخ الاستثمار في فلسطين, وترسيخ اقتصاد السوق فيها.
- يجب عقد مؤتمر وطني سياحي يجمع القطاع العام والخاص, مع مختلف القطاعات الحكومية الأخرى والهيئات المهمة والتي لها علاقة في مجال السياحة, واستخدام المؤتمر كفرصة لرفع مستوى المهنية والاحتراف في الصناعة السياحية, وعقد ندوات حول مجالات الصناعة السياحية, من تدريب على الضيافة, تصميم وتشبيد الفنادق والمطاعم وغيره
- العمل على إنشاء مراكز للأبحاث والدراسات السياحية, القادرة على تقديم المادة العلمية لأسس تنمية الصناعة السياحية. وتقديم العون والدعم المادي للباحثين في هذا المجال.

- الدعوة إلى عدم التفريط في مدينة القدس الشريف, في أي مفاوضات قادمة, وعدم التخلي عن طابعها العربي الإسلامي.

الهوامش:

- (1) حجاب محمد منير, الإعلام السياحي, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, 2003, ص24
- (2) المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور, السياحة الفلسطينية في الإطار الإقليمي, 1999, ص19
- (3) Vella.F.Becherel/international tourism, London, 1995, pp314
- (4) توفيق ماهر عبد العزيز, صناعة السياحة, دار زهران للنشر, 1997, ص32
- (5) حماد عبد القادر إبراهيم, الضفة الغربية لنهر الأردن دراسة في جغرافية السياحة, رسالة دكتوراه غير منشورة, برنامج الدراسات العليا المشترك لجامعتي عين شمس ولأقصى, القاهرة, 2003
- (6) مجلة الدليل العربي السياحي, العدد الأول, 2005, ص7
- (7) <http://www.Patdq.com/8html>
- (8) فرح كمال, السياحة الداخلية في فلسطين 1992, ص25
- (9) زهران هناء حامد, الثقافة السياحية وبرامج تنميتها, الطبعة الأولى, 2004, ص212
- (10) <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/28/page8html>
- (11) ورقة عمل مقدمة من الهوا ري محمود إلى ندوة بعنوان, السياحة في فلسطين والملتقى الفكري العربي, 1992
- (12) Fawwzia shehadeh-Jericho cultural studies, 1994, page22
- (13) غرفة تجارة وصناعة أريحا, إحصائيات ودراسات, 1998.
- (14) زهران هناء حامد, ص211, مرجع تم ذكره سابق.
- (15) الروبي نبيل- وكيل كلية السياحة والفنادق بجامعة الإسكندرية, كتاب التخطيط السياحي, 1992, ص96
- (16) <http://www.patdq.com/8.html>
- (17) الخواجا حمدي, الوضع الراهن لقطاع السياحي في فلسطين ومدى استجابته لمتطلبات التعاون الإقليمي المرتقب, السياحة في فلسطين المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية, البيرة, 1996, ص45
- (18) خانو مارك, وساير ادوارد, قطاع السياحة في الفلسطيني: الوضع الراهن وامكانية المستقبل, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس), 1997, ص25
- (19) أبو القمصان خالد, وزارة المالية, ورقة عمل بعنوان " دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الإستثمار وتحديات المستقبل" مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول -الجامعة الإسلامية, غزة 8-9-2005
- (20) <http://www.patdq.com/7html>
- (21) الإستثمار والعقود التجارية الدولية, باحثون قانونيون, جامعة بير زيت, 2000
- (22) <http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/2html>
- (23) <http://www.sis.gov.ps/arabic/rpye/28/page8.html>

- (24) قطاع السياحة الفلسطيني: الوضع الراهن وإمكانية المستقبل, ص31, مرجع تم ذكره سابق
- (25) مجلة صامد الإقتصادي, 1997-1998, ص107-109
- (26) قطاع السياحة الفلسطيني: الوضع الراهن وإمكانية المستقبل, ص32, مرجع تم ذكره سابق
- (27) السلطة الوطنية الفلسطينية, وزارة التخطيط, ورشة عمل حول الصناعة السياحية في فلسطين-21-9-2004
- (28) <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/10/page5.html>
- (29) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006, النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية (الربع الرابع 2005), ملخص تنفيذي, مجلد الحادي عشر العدد4, رام الله, فلسطين
- (30) <http://www.pnic.gov.ps/arabic/tourism/indicators/tourism-m2.html>
- (31) المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية, السياحة الفلسطينية في الإطار الإقليمي, مؤسسة كونراد اديناور, 1999, ص40
- (32) المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية, السياحة الفلسطينية في الإطار الإقليمي, ص33, مرجع تم ذكره سابق
- (33) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2003, مسح الأنشطة السياحية, 2002, نتائج أساسية, رام الله, فلسطين
- (34) الهيئة العامة للاستعلامات, السلطة الوطنية, مركز المعلومات الوطني, قطاع السياحة
- (35) قطاع السياحة الفلسطيني: الوضع الراهن وإمكانية المستقبل, ص35, مرجع تم ذكره سابق
- (36) أبو رباح عبد الرحمن, السياحة الفلسطينية, مفاهيم رؤية آفاق, 1999
- (37) قطاع السياحة الفلسطيني: الوضع الراهن وإمكانية المستقبل, ص36, مرجع تم ذكره سابق

المراجع

المراجع العربية:

- (1) زهران هناء حامد , الثقافة السياحية وتنميتها, الطبعة الأولى, الناشر عالم الكتب, القاهرة, 2004
- (2) الروبي نبيل – وكيل كلية السياحة والفنادق, جامعة الإسكندرية, كتب التخطيط السياحي, 1992
- (3) غرفة تجارة وصناعة أريحا, إحصائيات ودراسات, 1998
- (4) مجلة الدليل العالمي السياحي, العدد الأول, 2005
- (5) ورقة عمل مقدمة من الهوا ري محمود إلى ندوة السياحة في فلسطين, الملتقى الفكري العربي, 1992
- (6) فرح كمال, السياحة الداخلية في فلسطين, 1992
- (7) حماد عبد القادر إبراهيم, الضفة الغربية لنهر الأردن دراسة في جغرافية السياحة, رسالة دكتوراه غير منشورة, القاهرة 2003
- (8) حجاب محمد منير, الإعلام السياحي, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, 2003
- (9) المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور, السياحة الفلسطينية في الإطار الإقليمي, 1999
- (10) الخواجا حمدي, الوضع الراهن لقطاع السياحة في فلسطين ومدى استجابته لمتطلبات التعاون الإقليمي المرتقب , السياحة في فلسطين الطبعة الأولى, المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية, 1996
- (11) مارك خانوا, ادوارد ساير, قطاع السياحة في فلسطين : الوضع الراهن وإمكانية المستقبل, معهد (ماس), 1997
- (12) الاستثمار والعقود التجارية الدولية, باحثون قانونيون, جامعة بير زيت 2000
- (13) مجلة صامد الإقتصادي, 1997-1998
- (14) السلطة الوطنية الفلسطينية, وزارة التخطيط, ورشة عمل حول الصناعة السياحية في فلسطين, 2004
- (15) الهيئة العامة للاستعلامات, السلطة الوطنية, مركز المعلومات الوطني, قطاع السياحة
- (16) الزوكة محمد خميس, كلية الآداب جامعة الإسكندرية, كتاب صناعة السياحة, دار المعرفة الجامعية للنشر, 1999
- (17) صبري عبد السميع نظرية السياحة, الطبعة الثانية, جامعة حلوان, 1993
- (18) عارف العارف, المفصل في تاريخ القدس, الطبعة الأولى, مكتبة الأندلس, القدس, 1961
- (19) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, مسح الأنشطة السياحية 2002-2003-رام الله فلسطين
- (20) عادل يحيى وآخرين دليل فلسطين السياحي الضفة الغربية وقطاع غزة, المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي, رام الله 2000
- (21) مروان السكر, السياحة مضمونها وأهدافها, دار مجدلاوي, عمان, 1994
- (22) وزارة السياحة والآثار الفلسطينية, نشرات وتقارير, 1998
- (23) أبو رباح عبد الرحمن, السياحة الفلسطينية, مفاهيم رؤية آفاق, 1999
- (24) أبو القمصان خالد, وزارة المالية, غزة, ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول, الجامعة الإسلامية, غزة, 8-9-2005
- (25) توفيق ماهر عبد العزيز, صناعة السياحة, دار زهران للنشر, 1997

المراجع الأجنبية:

1. Vella.f.Becherel/international tourism/London/1995
2. Fawzia shehadeh,Jericho cultural studies -1994
3. Palestinian Central Bureau of Statistics 1996, Hotel Activities in Palestine ,ramallah,palestine:PCBS
4. Tourism in the Middle East, Jerusalem: Israel/palestine Center for Research and Information
5. Word bank 1993, developing the occupied Territories: an Investment in peace, Washington D.C
6. S.M.JHA, tourism marketing, first edition, 1995,Himalaya Publishing House
7. A K Bhatia, Tourism Development, 1982,Sterling Publishers Private Limited
8. A.k.bhatia, International Tourism, 1991, Sterling Publishers Private Limited
9. Al-Qadi Amjad, Ph.D in Tourism Marketing, Problems and Prospect of Tourism Marketing , a Comparative Study between India and Palestine. 1999.

مواقع الإنترنت:

1. <http://www.patdq.com/8htm>
2. <http://sis.gov.ps/arabic/roya/28>
3. <http://www.mas.org.ps>
4. <http://www.pnic.gov.ps/arabic/tourism/indicators/tourism-m2html>

د. امجد القاضي

أستاذ مساعد- قسم العلوم الإدارية والاقتصادية / جامعة القدس المفتوحة

/ منطقة سلفيت التعليمية

Email:aalqadi@gou.edu

amjad_mgtp2@yahoo.com,